CLT-ED/WCCAE2024/5
الأصل :الإنجليزية

مؤتمر اليونسكو العالمي لتعليم الثقافة والفنون

١٣-١٥ شباط/فبراير 2024

ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

المعلومات الأساسية

السياق

دعت الدول الأعضاء في اليونسكو بموجب القرار 211/م ت 39 إلى تطوير إطار عمل بشأن تعليم الثقافة والفنون، تأسيساً على أطر العمل الحالية لليونسكو في مجال تعليم الفنون، ولا سيما خارطة الطريق لتعليم الفنون التي أُعتمدت في المؤتمر العالمي لتعليم الفنون في لشبونة عام 2006، و□□□□□□□ □□□□□ □□□□□ :□□□ □□□□□ □□□□ □□□□□□□□ اللذان تم اعتمادها في المؤتمر العالمي الثاني لتعليم الفنون عام 2010، وكلاهما انعقد تحت رعاية اليونسكو، بهدف إعادة التفكير في كيفية استجابة أنظمة التعليم بشكل أفضل للفرص والتحديات المعاصرة في مجال تعليم الثقافة والفنون، ومن خلال هذا المجال. وطلب القرار نفسه من اليونسكو عقد مؤتمر عالمي مشترك بين الوزارات بشأن الثقافة وتعليم الفنون.

تعتبر الثقافة والتعليم من الركائز الأساسية لمهمة اليونسكو، والتي حرصت منذ تأسيسها على اتخاذ خطوات لتوسيع نطاق المعرفة بشأن دور الفنون في التعليم العام، ودعت الدول الأعضاء إلى اتخاذ خطوات ملموسة وعملية لدمج الفنون في التعليم العام. وكانت تقارير عالمية مؤثرة صدرت بشأن التعليم، ومن بينها □□□□□ □□□□□ □□□□□ :□□□□ الصادر عام 1972 و □□□□□□□□ □□□□□ □□□□□ :□□□ □□□□□□□ الصادر عام 1996، وكذلك المؤتمران العالميان المعنيان بالسياسات الثقافية في المكسيك في عام 1982 وفي ستوكهولم في عام 1998 في أعقاب العقد العالمي للتنمية الثقافية (1988-1997)، قد ساهمت في توسيع نطاق الاعتراف بالأثر الحاسم للثقافة في تعزيز التنمية المستدامة الشاملة والمتصلة بالسياق. ومؤخراً، كانت مبادرة اليونسكو لمستقبل التعليم، وقمة تحويل التعليم (2022)، وإعلان مونداياكولت (2022)، وتوصية اليونسكو بشأن التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتفاهم الدولي والتعاون والحريات الأساسية والمواطنة العالمية والتنمية المستدامة (2023) قد دفعت الدول الأعضاء إلى ترسيخ أوجه التآزر بين الثقافة والتعليم نحو تشكيل مجتمعات أكثر شمولاً وقدرة على الصمود وإحداث التحول.

يعد مؤتمر اليونسكو العالمي فرصة للجمع بين مجموعة من الجهات المعنية لتبادل مجموعة متنوعة من الممارسات، كما يتيح أيضاً رسم مناهج ومسارات تحويلية جديدة في تعليم الثقافة والفنون. يتألف المؤتمر العالمي من جلسات عامة وجلسات مواضيعية وفعاليات جانبية، وسيتوج باعتماد مخطط عمل جديد: إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون والذي يأتي كمحصلة لعملية تشاور عالمية شاملة وتشاركية استمرت 18 شهراً وشاركت فيها مجموعة من الجهات المعنية.

الثقافة والتعليم: مهمة تأسيسية لليونسكو والعمود الفقري للتنمية البشرية

تعتبر الثقافة والتعليم من الركائز الأساسية لمهمة اليونسكو، هذه القدرة على التأثير على العقول هي ما قاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى تأسيس المنظمة التي يؤكد دستورها على أن كرامة الإنسان تتوقف على "نشر الثقافة على نطاق واسع، وتعليم الإنسانية من أجل العدالة والمساواة والحرية والسلام". ورغم أن هذين المجالين يُنظر إليهما في كثير من الأحيان على أنهما مجالان وهدفان سياسيان متمايزان، فإنهما مترابطان بشكل عميق ويثري كل منهما الآخر، لا سيما في مواجهة الفرص والتحديات العالمية الحالية التي تتطلب بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وأكثر شمولاً وأقدر

على تحمل التغيرات في المستقبل. والتعليم في حد ذاته هو عملية واسعة النطاق ذات جذور ضاربة في أعماق الثقافة والهوية؛ فمضمونه ومواقعه والممارسات المتبعة فيه وطرق التدريس والتعلم تتجذر بعمق في الثقافة وتتشكل من خلالها. وعلى الجانب الآخر، فإن الكيفية التي نتعرف من خلالها على الثقافة لها تأثير على الطرق التي نفهم بها أنفسنا وماضينا ومستقبلنا.

وفي العقود الأخيرة، اتسع دور الثقافة والتعليم في مواجهة الاتجاهات والتحديات الجديدة. لقد أدى المشهد الدولي سريع التغير إلى ظهور تحديات جديدة دعت إلى إعادة صياغة مفهوم الثقافة والتعليم ومساهمتهما في التنمية. وقد أشار الإعلان الدولي الصادر مؤخراً عن المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية - مونديا كولت 2022 بوضوح إلى أن "التعليم والثقافة، اللذين ازدادت أهميتهما واتسع نطاقهما إلى حد كبير، ضروريان للتنمية الحقيقية للفرد والمجتمع". وكذلك خرجت تقارير اليونسكو ، □□□□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□ :□□□□□ □□□□□ □□□□ □□□□□)1972(و"تقرير فور"، و ،□□□□□□□□:□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□□□)1996(و"تقرير ديلور" لتفتح مسارات جديدة نحو رؤية إنسانية للتعليم كعملية شاملة، تربط اكتساب المعرفة بالممارسة، وتوازن الكفاءة الفردية مع الكفاءة الجماعية.. وقد عكست هذه الأطر أيضاً الفهم المتطور للتنمية وأن المعايير الاقتصادية وحدها لا تستطيع توفير برنامج لكرامة الإنسان ورفاهه. وبالتوازي مع ذلك، توسع أيضاً مفهوم "التعليم الجيد" ليشمل احترام المجتمعات والثقافات المحلية والمشاركة معها. علاوة على ذلك، فقد تبنى مؤتمران عالميان لتعليم الفنون انعقدا تحت رعاية اليونسكو على التوالي بعنوان □□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□ □□□□□□في لشبونة عام 2006، و □□□□ □□□□□ □□□□ □□□: □□□□□ □□□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□في 2010. وقد أرست هذه المراحل الرئيسية ووجهت مفاهيم اليونسكو وعملها في مجال تعليم الفنون بهدف إثراء وتعزيز جودة التعليم، وتشجيع التنوع في أشكال التعبير الثقافي، ودعم مساهمة تعليم الفنون في تعزيز حقوق الإنسان والمشاركة الثقافية .

منعطف حاسم: ما وجه الضرورة في إرساء إطار لتعليم الثقافة والفنون الآن؟

إننا نمر بلحظة رئيسية من التحول المجتمعي، لحظة أصبح فيها العالم أكثر تنوعاً وترابطاً ثقافياً، حيث وصلت عمليات تبادل الأفكار وحركات الأفراد والسلع والخدمات إلى مستويات تستعصي على التصور. ولكن في الوقت نفسه، أصبح عالمنا التعددي والمتنوع متقلباً على نحو متزايد، ولم تعد الأساليب السابقة في التصدي للتحديات التي تواجهها المجتمعات تجدي نفعاً. فقد أحدثت التغيرات السريعة في جميع أنحاء العالم احتياجات جديدة من منظور التنمية الأوسع، في حين شهدت مجالات السياسة المميزة مثل الثقافة والتعليم أيضاً ديناميات تحويلية من حيث الاحتياجات والتطلعات والفجوات التي يتعين سدها.. علاوة على ذلك، فإن العديد من التحديات التي تواجهها المجتمعات اليوم لم تكن موجودة على نفس النطاق حتى قبل عقد من الزمن .

في جميع أنحاء العالم، يواجه المتعلمون سياقاً يتطلب مهارات جديدة تمكنهم من مواجهة التحديات التي يواجهونها ولكنها أيضاً تزدهر بالفرص التي أتيحت لهم من خلال هذه التحولات السريعة التغير. لقد أصبح الإبداع والتفكير النقدي والتعلم الاجتماعي والوجداني في مكانة المقدمة والمركز، كأولوية اليوم وفي المستقبل .

علاوة على ذلك، ظهرت أشكال جديدة من أشكال التعبير الثقافي والفني ناتجة عن زيادة التنقل البشري وتوسيع التواصل والتبادل الثقافي في جميع أنحاء العالم، مدفوعاً أيضاً بجيل الشباب. إن أكثر من مليار شاب تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً في العالم اليوم هم الجيل الأكثر اطلاعاً ونشاطاً وتواصلاً وتنقلاً على الإطلاق .

وقد أثار هذا السياق العالمي أسئلة جديدة: كيف يمكن لجميع المتعلمين الوصول إلى التعليم المناسب لسياق حياتهم والاستفادة منه؟ كيف يمكن أن يكون المتدربون مجهزين بشكل أفضل بالمهارات التي يحتاجون إليها في عالم سريع التغير؟ كيف يمكن للموارد الثقافية بتنوعها الغني أن تعزز جودة التعليم وأهميته؟ كيف يمكن توسيع نطاق التعاون لمعالجة الفجوات وتعزيز نتائج التعلم من خلال إشراك مجموعة من الجهات المعنية من خلال نهج يمتد مدى الحياة وعلى نطاق الحياة؟

اتخذت اليونسكو خطوات حاسمة للاستجابة لهذا المشهد الجديد من خلال إشراك التعليم والثقافة. يوضح التقرير المعنون□□□□ □□□□□□□ □□□ :□□□□ □□□□□□□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□ □□□□□□□□ □□□□□ ،□□□□□□□□ □□□□□□□□)2021(الصادر عن اللجنة الدولية لمستقبل التعليم، الحاجة الملحة إلى تغيير المسار وإعادة تصوير مستقبلنا من خلال تعليم إنساني، ينظر إلى التعلم باعتباره منفعة عامة، ويترعرع من خلال فهم تعدد "طرائق الحياة" والمعارف والممارسات والتقاليد الثقافية، فضلاً عن الممارسات وأشكال التعبير الفني. وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في بيان الرؤية الصادر عن قمة تحويل التعليم في عام 2022، فإن التعليم يواجه أزمة. فهناك حاجة إلى نهج جديد نحو التعليم المُفضي إلى التحول المنشود بما يعني تمكين المتعلمين بالمعرفة والمهارات والقيم والمواقف ليكونوا قادرين على الصمود والقدرة على التكيف والاستعداد للمستقبل الغامض مع المساهمة في رفاهية الإنسان والكوكب والتنمية المستدامة. الإعلان التاريخي الصادر عن مؤتمر اليونسكو العالمي المعني بالسياسات الثقافية والتنمية المستدامة – مونديا كولت، الذي اعتمده وزراء الثقافة في مكسيكو سيتي في عام 2022، والذي أقر بضرورة التعليم المرتبط بالسياق، والذي يشمل التراث الثقافي والتاريخ والمعارف التقليدية، بهدف توسيع نتائج التعلم وتعزيز التعليم الجيد وتقدير التنوع الثقافي والتعددية اللغوية وتعليم الفنون ومحو الأمية الرقمية. كما أقر بأهمية تعزيز أوجه التآزر بين الثقافة والتعليم في تعزيز التكامل المنهجي للثقافة في التعليم النظامي وغير المدرسي وغير النظامي، ودعم التعليم والتدريب التقني والمهني في القطاع الثقافي، والاستثمار في الدور التعليمي والاجتماعي للمتاحف والمؤسسات الثقافية. وشددت توصية اليونسكو بشأن التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتفاهم الدولي والتعاون والحريات الأساسية والمواطنة العالمية والتنمية المستدامة (2023) على وينبغي للتعليم أن يعزز احترام التنوع الثقافي باعتباره سمة جوهرية للمجتمعات، وأن يزود المتعلمين بالمعرفة والمهارات والقيم والمواقف اللازمة لأداء دورها كعوامل للتغيير .

دعوة للعمل

لقد برزت الحاجة إلى توثيق التآزر والتعاون بين مجالي الثقافة والتعليم، وهما ركيزتان أساسيتان لاختصاص اليونسكو، كضرورة حتمية لتعزيز مجتمعات أكثر شمولاً ومرونة وقدرة على الصمود. دعت الدول الأعضاء في اليونسكو إلى توظيف

اختصاص اليونسكو المتعدد التخصصات في مجالات الثقافة والتعليم للعمل بشكل تآزري باعتبارها العمود الفقري للتنمية المستدامة ودعم المزيد من الإجراءات المتكاملة للاستجابة للفرص والتحديات الحالية والمستقبلية.

كان هذا هو الدافع وراء قرار المجلس التنفيذي لليونسكو (القرار 211/م ت 39) بمطالبة اليونسكو بوضع إطار منقح لتعليم الثقافة والفنون في نيسان/أبريل 2021، والذي يراعي النطاق الواسع للثقافة، بما في ذلك التحول الرقمي، ومعالجة تعقيد التحديات التي تواجهها المجتمعات اليوم. ومن خلال إدراج "الثقافة" و"تعليم الفنون"، تعطي هذه العملية الأولوية لنقطة انطلاق شاملة تشمل الأشكال المختلفة للتعليم الثقافي والفني (التعلم النظامي وغير النظامي وغير المدرسي)، فضلاً عن مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. أطلق قطاعا الثقافة والتعليم بشكل مشترك عملية تشاور شاملة وتشاركية، تشمل مجموعة متنوعة من وجهات النظر عبر مجالات الثقافة – بما يشمل مجالات الثقافة – من التراث إلى الإبداع – والتعليم – من منظور التعلم مدى الحياة – وضمان المساهمات من مجموعة متنوعة من الجهات المعنية.

١. تشكيل إطار اليونسكو لتعليم الثقافة والفنون: خطاب عالمي شامل

التعليم يولد الثقة. الثقة تولد الأمل. الأمل يولّد السلام.

كونفوشيوس الفيلسوف الصيني (551-479 ق.م. (

كجزء من الخطوات التحضيرية لتطوير الإطار، تم إطلاق مشاورة عالمية في آذار/مارس 2022، بدءاً باستبيان تم توزيعه على جميع الدول الأعضاء في اليونسكو والأعضاء المنتسبين والجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك الكراسي الكراسي الجامعية التابعة لليونسكو وشبكات التوأمة بين الجامعات ومنظمات المجتمع المدني الشريكة. وكان هدفها ذا شقين: (أ) التعرف على حالة تعليم الثقافة والفنون على المستوى الوطني؛ والوقوف على (ب) الفجوات والاحتياجات والفرص والأولويات. سعى الاستبيان إلى تقييم كيفية تنفيذ أطر اليونسكو الحالية بشأن تعليم الفنون (لا سيما خارطة طريق لشبونة وجدول أعمال سول) على المستوى القُطري (من منظور السياسات والتنفيذ)، فضلاً عن التحديات والأولويات في مجال تعليم الثقافة والفنون للبلدان في مختلف مناطق العالم، لا سيما منذ جدول أعمال سول .

سلط المشاركون في الاستبيان الضوء على العديد من التطورات الرئيسية في تعليم الثقافة والفنون التي حدثت خلال العقد الماضي: (1) زيادة الوعي بالتنوع الثقافي، الناجم عن الهجرة والتقنيات الرقمية ووسائل الإعلام، و(2) تنويع المناهج الدراسية، من خلال المزيد من المناهج المتعددة التخصصات والمتعددة التخصصات، وتجارب التعلم وأشكال الفن الناشئة، بما في ذلك من خلال استخدام التقنيات الرقمية ووسائل الإعلام؛ و(3) زيادة التركيز على تعليم التراث، لا سيما التعليم حول التراث الثقافي ومن خلاله بأبعاده المتعددة، و(4) توسيع نطاق التعاون مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية، من خلال التعليم النظامي وغير النظامي. وتشمل التحديات، التي كثيراً ما يتردد صداها عبر المناطق الإقليمية،

المشاركة الوزارية والتخطيط الهيكلي، والافتقار إلى الميزانية والتمويل، بالإضافة إلى الأولوية المنخفضة لتعليم الفنون والثقافة في إطار السياسات العامة والمدارس والمجتمع ككل .

واستناداً إلى هذه النتائج، تعززت عملية التشاور العالمية من خلال النتائج الرئيسية للمناقشات التي جرت في اجتماع الخبراء الدولي لليونسكو بشأن تعليم الثقافة والفنون الذي انعقد في 24 و25 أيار/مايو 2022 في سول بجمهورية كوريا. وضم الاجتماع 21 خبيراً دولياً من جميع المناطق ومختلف التخصصات الأكاديمية والمهنية، بما في ذلك الفنون وتعليم التراث، والصناعات الإبداعية والثقافية، والمتاحف، وثقافات الشعوب الأصلية، والحوار بين الثقافات، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتقنيات الإعلامية والرقمية. وتبادل المشاركون وجهات النظر بشأن الاحتياجات والثغرات والأولويات في مجال تعليم الثقافة والفنون، وقدموا في الوقت نفسه توصيات أولية لصياغة الإطار المنقح. وشدد الخبراء على عدة أبعاد رئيسية: (1) تعزيز التعاون بين الوزارات، ولا سيما وزارات الثقافة والتعليم، وبالتالي إدارة تعليم الثقافة والفنون؛ و(2) تعزيز سبل الوصول إلى تعليم الثقافة والفنون كجزء لا يتجزأ من الحق في التعليم والحق في الثقافة؛ و(3) الدفع قدماً بإمكانات العمليات الثقافية والإبداعية من أجل تعزيز التعلم ذي الصلة بالسياق، تمشياً مع جهود اليونسكو الرائدة بشأن التعليم المُفضي إلى التحول المنشود؛ و(4) الوقوف على الثغرات القائمة فيما يتعلق بالقدرات المتاحة في مجال تعليم الفنون والتطوير المهني؛ و(5) ضمان توفير تعليم الثقافة والفنون الذي يبني المهارات اللازمة للتوظيف؛ و(6) التصدي للتحديات والفرص التي ينطوي عليها التوسع الرقمي، بما في ذلك ضمان الوصول إلى الموارد، ودعم نتائج التعليم، وتعزيز اللعب الإبداعي والتجريب؛ و(7) تطوير البحوث والبيانات القائمة على الأدلة، فضلاً عن آليات تبادل المعارف؛ و(8) استنباط وسائل مجدية للتقييم في مجال تعليم الثقافة والفنون استناداً إلى معايير صلبة، وأهداف ونتائج التعلم، فضلاً عن ربط الثقافة والتعليم بجميع أهداف التنمية المستدامة.

لقد أدت تجربة جائحة كوفيد-19 العالمية حتماً إلى ظهور قضايا محددة في قطاعي الثقافة والتعليم، مما أثر على الأولويات التي ظهرت خلال المشاورات الإقليمية. تركيز أكبر على تعزيز رؤية التعليم التي تأخذ في الاعتبار الصحة والرفاهية، والتعلم الاجتماعي والعاطفي، والمواطنة النشطة والمسؤولة، بما في ذلك المواطنة الرقمية، وأهمية الاقتصاد الإبداعي، والحفاظ على البيئة، والدور الحاسم للثقافة والفنون، وكان للتعليم في مجال التماسك الاجتماعي وبناء القدرة على الصمود في حالات الأزمات أولوية أكبر. وبينما دفعت الجائحة التقنيات الرقمية إلى بؤرة مجالات الفنون والثقافة والتعليم، برزت قضايا الوصول الرقمي إلى الواجهة، والتي تفاقمت بسبب عدم المساواة الأساسية في البنية التحتية والموارد، مما أدى إلى الكشف عن فجوة رقمية بين المجتمعات الريفية والحضرية، وللفئات المحرومة .

تشاطرت البلدان الحاجة إلى تعزيز الإدارة والتعاون في مجال الثقافة وتعليم الفنون. وينطبق ذلك بشكل خاص عبر الوزارات، ولا سيما وزارات الثقافة والتعليم، والتي غالباً ما تتناول تعليم الثقافة والفنون باعتبارهما قطاعين مختلفين ويتم تناولهما كمجالين سياسيين منفصلين. وأشار المشاركون إلى أنه حتى في البلدان التي لديها سياسات لتعليم الثقافة والفنون، توجد فجوة بين السياسات والممارسات مما يدعو إلى مزيد من التعاون المنهجي بين الوزارات. وقد أعربت البلدان عن تحديات في تعميم تعليم الثقافة والفنون في بيئات التعليم العام والأنظمة التعليمية أو النظر في اتباع نهج مشترك عبر هياكل الإدارة التي تُسند مسؤوليات مختلفة في تخطيط التعليم والمناهج الدراسية وتدريب المعلمين

والتنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم والتدريب التقني والمهني .(TVET) يوفر تعزيز التحالفات بين البلديات والحكومات المحلية والوطنية سبلاً لاستمرارية سياسات وبرامج ومشاريع التعليم النظامي وغير النظامي للفنون والتعليم الثقافي، وإشراك المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية. تمت الإشارة إلى تعزيز التعليم غير النظامي وغير الرسمي باعتباره مجالاً يتطلب زيادة الاستثمار، لا سيما من خلال تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني، بما في ذلك نقل المعرفة والممارسات. وشددت البلدان على أن هذه الأسبقية الشاملة للاستجابات المتعددة الأبعاد ومتعددة الجهات المعنية ينبغي دعمها من خلال التعاون والتنسيق المبسط والمتكامل من أجل تطوير سياسات أكثر أفقية .

يتزايد الاعتراف بتعليم الثقافة والفنون لدورهما في رعاية التنمية البشرية الشاملة، وينبغي الاعتراف بإمكانية الوصول إليهما والتمتع بهما كجزء من حقوق الإنسان الأساسية. وفي هذا السياق، ينبغي تعزيز الدعوة الشاملة لتعليم الثقافة والفنون لإبراز الحق الأساسي في الثقافة وتعليم الفنون باعتباره بُعداً لا يتجزأ من الحقوق الثقافية، بما في ذلك من خلال زيادة الوعي بأهمية تعليم الفنون. دعت البلدان إلى اتخاذ إجراءات تساهم في توليد المعرفة التي تبني الأدلة على الدور المركزي للفنون والتعليم الثقافي كعنصر أساسي في النهج الإنساني للتعليم، في البيئات الرسمية وغير الرسمية. وباعتبار التنوع الثقافي مورداً إيجابياً وسمة جوهرية لمجتمعات اليوم، فإنه ينبغي أن ينعكس في البرامج الثقافية والتعليمية، التي يتم دعمها من خلال نهج قائم على الحقوق لتعزيز إحداث التقدم القادر على إحداث التحول المنشود. وبهذا المعنى، ينبغي توظيف قدرات التنوع الثقافي في جميع أنحاء نظام التعليم باعتباره عاملاً رئيسياً للتنمية الكاملة للقدرات البشرية.

على الرغم من الوعي الناشئ بالفوائد الأوسع نطاقاً لتعليم الثقافة والفنون، في جميع المناطق، لا يزال تعليم الثقافة والفنون على هامش السياسات وأنظمة التعليم والمجتمعات المحلية، مما يعيق النهج الشامل في تعليم الثقافة والفنون. في التعليم الرسمي، غالباً ما يُنظر إلى تعليم الثقافة والفنون على أنه يوفر فرصاً محدودة للتوظيف الهادف مقارنةً بمواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ويعزز ذلك الحواجز التي تحول دون توفير التعليم والتدريب في المجال المهني والتقني، والمعدات والموارد، والتمويل، والتعليم الجيد وفرص التدريب، والوصول إليها، ويسبب مشاكل في تعيين المعلمين والاحتفاظ بهم، واتساق البرامج واستمراريتها، وتهميش المعلمين والمتعلمين. علاوة على ذلك، فهو يحد من إمكانات تعليم الثقافة والفنون في توفير خبرات ونتائج تعليمية عالية الجودة، إلى جانب سبل العيش المستدامة والعمالة الماهرة. يواجه التعليم غير النظامي أيضاً تحديات خاصة من حيث إمكانية إبرازه، والتحقق من صحة واعتماد المعلمين والمهنيين العاملين في مجال الثقافة والفنانين، والاستدامة الشاملة. وللإعلام دور كبير في نشر الوعي بأهمية تعليم الثقافة والفنون، بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة. وهذا الدور الذي يتعزز من خلال رفع مستوى الوعي بين الأفراد والمجتمعات والأسر على وجه الخصوص يدعم التقدير الاجتماعي للفنون والتعليم الثقافي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من التعلم مدى الحياة، وفي تعظيم إمكاناته لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

يعد ضمان الإدماج والوصول إلى تعليم الثقافة والفنون من الاحتياجات الأساسية التي أبرزتها جميع المناطق. واعتبر الإدماج الاجتماعي أحد النتائج الإيجابية لتعليم الثقافة والفنون. يقدم تعليم الثقافة والفنون مسارات مبتكرة لدعم استراتيجيات المتعلمين للوصول إلى التعليم الرسمي، وتعزيز التعاون والتفاهم بين الثقافات والمساواة بين الجنسين، والمساعدة في التغلب على الاستبعاد الاجتماعي، وبناء الثقة بالنفس، والتمكين الفردي والجماعي. وكما تم التأكيد عليه في جميع المناطق - ولا سيما أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - فإن التنوع اللغوي والاعتراف بحق الأطفال

في التعلم بلغتهم الأم يمكن أن يوفرا وسيلة لتحسين نتائج التعلم، وتعزيز التكامل المجتمعي، والتنوع الثقافي ونقل التراث الثقافي والذاكرة الجماعية. يتأثر الوصول إلى تعليم الثقافة والفنون أيضاً بنقص البنية التحتية وتوافر الموارد (بما في ذلك الموارد الرقمية) والاتصال الذي يؤثر على حصة كبيرة من المؤسسات التعليمية والمساحات الإبداعية الاجتماعية والمجتمعية، مما يقوض التقدم في التعلم والتنمية. وشددت البلدان أيضاً على أن الشمول لا يتعلق فقط بإمكانية الوصول، بل أيضاً بتمثيل التنوع والتفاعل معه من خلال الفن وممارسة تنظيم المعارض وتفسير المتاحف، حيث يلعب تعليم الثقافة والفنون دوراً لا جدال فيه .

لا يزال تعليم المعلمين واستبقاؤهم في قطاع تعليم الثقافة والفنون تحدياً مشتركاً تواجهه البلدان في جميع المناطق. وتم التأكيد على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في تدريب المعلمين قبل الخدمة وأثناء الخدمة، والذي ينبغي أن يشمل التحديث المستمر وفقاً لاستراتيجيات التطوير المهني، لكل من تعليم الثقافة والفنون والمعلمين العموميين. وسلطت البلدان الضوء على الدور الفاعل الذي يلعبه المعلمون أيضاً في إيصال أهمية تعليم الثقافة والفنون وفي تعزيز الإدماج من خلال أساليب التدريس؛ وهي مساهمة غالباً ما يتم إغفالها أو التقليل من قيمتها في التدريب والتربية. في المجال الرقمي، لا يتمتع العديد من المعلمين بمستوى الخبرة اللازمة لدمج التقنيات الرقمية في التعلم، وغالباً ما يتمتع المتعلمون بكفاءات أعلى. علاوة على ذلك، يمكن للشراكة مع المؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني الثقافية والمجموعات الفنية أن توفر التدريب الذي تشتد الحاجة إليه في المجالات الفنية المتخصصة، وطرق التدريس المبتكرة لإشراك المعلمين والطلاب وجذب مواهب جديدة مع توسيع الفرص في التوظيف المرتبط بالثقافة .

يعد توظيف منافع التحول الرقمي أمراً بالغ الأهمية لتوسيع وإثراء المعرفة في مجال الثقافة وتعليم الفنون، مع معالجة فجوة التعلم الرقمي ومخاطر البنية التحتية. لقد وسعت التقنيات الرقمية من آفاق التعلم والمعرفة في مجال الثقافة وتعليم الفنون والحفاظ على التراث وخلق الإبداع ومشاركته، فضلاً عن الوصول إلى مجموعة واسعة من موارد التعلم التفاعلية والديناميكية في البيئة الرقمية. ومع ذلك، فإن التجزئة داخل هذا القطاع، ونقص فرص التدريب، وعدم كفاية التمويل، التي تفاقمت بسبب القيود المالية، تحد من إمكانية الوصول وتطرح تحديات أمام إضفاء الطابع الرسمي على القطاع وتوسيعه من خلال التكنولوجيا. وأفادت البلدان أن البنية التحتية الرقمية غالباً ما تكون ناقصة في المناطق المحرومة والريفية، وأن برامج إنشاء المحتوى الرقمي غالباً ما تكون باهظة الثمن، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة تكلفة تعليم الثقافة والفنون. كما تم تسليط الضوء بنفس القدر على التفكير النقدي ومحو الأمية الرقمية والإعلامية وحقوق التأليف والنشر، والتي تعد جزءاً من الاستخدام المسؤول للتكنولوجيات الرقمية، باعتبارها قضايا متزايدة الأهمية تحتاج إلى معالجة ودمجها في العمل المستقبلي في مجال تعليم الثقافة والفنون.

تلعب الثقافة والفنون دوراً أساسياً في توفير المحتوى والتعليم ذي الصلة بالسياق. وفي جميع المناطق، تم التأكيد على الاستراتيجيات التعليمية الراسخة في السياقات المحلية وتعزيز التنوع الثقافي باعتبارها عناصر ضرورية لتعزيز التعليم الجيد. وأفادت البلدان أنه يمكن تحقيق مكاسب التعلم من خلال تعزيز الروابط مع البيئة المحلية – الثقافية والطبيعية – من خلال توفير التعليم المفيد والملائم للمتعلمين. إن مثل هذه الأساليب التي تستكشف وتشرك الروابط بين الثقافة والتعليم، ومع التراث الثقافي المادي وغير المادي ومعارف السكان الأصليين، تعزز المعرفة واكتساب المهارات مع ترسيخ العلاقة بين الثقافة وتعليم الفنون في سياقها المجتمعي الأوسع. وشددت البلدان على ضرورة أن

تعمل السياسات التعليمية الوطنية على دمج أطر تطوير مناهج الثقافة والفنون بطريقة تعزز تعدد التخصصات عبر المناهج الدراسية.

اكتسب دور تعليم الثقافة والفنون الأسبقية في استراتيجيات منع الصراعات وبناء السلام عبر المناطق. تظهر التجارب في النهج متعدد الأبعاد الذي يتضمن تعليم الثقافة والفنون أهميتها في تعزيز الاستراتيجيات الوطنية في سياقات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع، ولا سيما لتعزيز العودة إلى السلام والمساهمة في تعزيز التماسك الاجتماعي. وشددت البلدان على أن هذا البعد له أهمية خاصة في مجتمعات اليوم المتعددة الثقافات من أجل التغلب على الانقسامات الثقافية الناجمة عن الاستغلال المحتمل للثقافة. في حين أن التوترات المتزايدة وكراهية الأجانب والعنف وخطاب الكراهية قد أدت إلى تفاقم الدوافع الحالية للصراع والتي أثبتت أنها تضر بالمرونة الاجتماعية والاقتصادية، فقد أثبت الاستثمار في الثقافة والفنون أنه حاسم في تعزيز أسس مجتمعات أكثر سلاماً واستدامة .

تعزيز أوجه التآزر بين الثقافة الرسمية وغير الرسمية وتعليم الفنون لإشراك مجموعة متنوعة من الجهات المعنية ومساحات التعلم يتردد صداها في جميع المناطق. دعمت البلدان بناء فهم موسع للتعليم، مع تعزيز تعليم الثقافة والفنون في أنظمة التعلم مدى الحياة وعلى نطاق الحياة مع وضع المتعلم في المركز. وغالباً ما تكون أنظمة التعليم النظامية قائمة على مفاهيم جامدة وعفا عليها الزمن ولا تتكيف مع احتياجات المتعلمين وتنوعهم، ولا تعالج التحديات الحالية للتنمية المستدامة والمجتمعات. وفي حين أشارت البلدان إلى أن هذا التعاون بين القطاعات يمثل تحدياً أكبر في بيئات التعليم النظامي، فإن التعليم غير النظامي يمكن أن يوفر سبلاً نحو تحسين ظروف التعلم الحالية في جميع أنحاء العالم. في جميع المناطق، دعا الخبراء إلى قيمة تعزيز التآزر بين الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في أساليب التدريس والمناهج الدراسية لضمان جودة التدريس والتعلم، بما في ذلك المدارس والمؤسسات الثقافية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والعلماء والفنانين والحرفيين، فضلاً عن المساحات العامة. ويرتبط هذا أيضاً بتمكين الثقافات التنظيمية التي تتسم بالمرونة والانفتاح على العمل بالتعاون مع المديرين الثقافيين والمهنيين المشتغلين بالثقافة وغيرهم من الوسطاء في المجال غير الرسمي، بما في ذلك على مستوى المدينة والمجتمع.

٢ . مؤتمر اليونسكو العالمي لتعليم الثقافة والفنون: رسم المسارات المستقبلية للثقافة والتعليم

علينا أن نفكر في أننا ورقة من أوراق الشجرة، وأن الشجرة هي البشرية جمعاء. لا يمكننا أن نعيش من دون الآخرين، من دون الشجرة .

بابلو كاسالس، عازف تشيلو وقائد فرقة موسيقية إسباني

سيكون مؤتمر اليونسكو العالمي حول تعليم الثقافة والفنون مناسبة لاعتماد إطار اليونسكو بشأن الثقافة والتعليم. الأكثر من ذلك هو أنه سيمثل فرصة فريدة من نوعها لتسليط الضوء على رؤية مشتركة تشرك نقاط

القوة المتميزة – والتآزر بين – الثقافة والتعليم لإلهام مسارات جديدة للابتكار، لتزويد المتعلمين من جميع الأعمار بالمهارات التي يحتاجون إليها اليوم، بما في ذلك في الصناعات الثقافية والإبداعية. ويعتزم المؤتمر إعادة تأكيد الالتزام الدولي تجاه التعاون الأكثر تكاملاً ونظامية عبر الثقافة والتعليم داخل البلدان وفيما بينها، وكذلك على المستويين الإقليمي والعالمي .

يتمحور المؤتمر حول جلسات عامة وسبع جلسات وزارية مواضيعية، والتي تستند إلى الأولويات التي انبثقت عن عملية التشاور. وتتمثل هذه الأولويات فيما يلي

١. الوصول العادل إلى تعليم الثقافة والفنون
٢. التعلم الجيد والمستمر مدى الحياة وعلى نطاق الحياة في ومن خلال تعليم الثقافة والفنون
٣. المهارات اللازمة لتشكيل مستقبل عادل ومستدام وقادر على الصمود
٤. إضفاء الطابع المؤسسي على النظم البيئية لتعليم الثقافة والفنون وتثمينها.
٥. تعليم الثقافة والفنون من خلال التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي.
٦. الشراكات والتمويل لدعم تعليم الثقافة والفنون
٧. الرصد والبحوث والبيانات

ولضمان المشاركة الشاملة والنشطة لمجموعة متنوعة من الجهات المعنية في المؤتمر، **فمن المقرر عقد 17 فعالية جانبية لتبادل الممارسات والأساليب المبتكرة، فضلاً عن تعزيز التحالف العالمي لتعليم الثقافة والفنون**

سيوفر المؤتمر العالمي نقطة انطلاق واعدة لرسم مسارات مستقبلية للثقافة والتعليم في جميع أنحاء العالم. إنها منصة للمضي قدماً بالتعاون الجديد على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وبالتطلع إلى المستقبل، يهدف تنفيذ إطار اليونسكو إلى فتح مسارات جديدة لتعليم الثقافة والفنون العادل والتحويلي. وسيركز التنفيذ على عدة مجالات: الحوكمة والسياسات، وبيئات التعلم والخبرات، بالإضافة إلى المهارات والكفاءات للمعلمين والمتعلمين للاستجابة بشكل أفضل للتحديات والفرص الحالية، بما في ذلك في العصر الرقمي. وسيتم دعم هذه الإجراءات من خلال إنشاء وإضفاء الطابع الرسمي على آليات لضمان التعاون المنتظم بين الوزارات وفيما بينها، والمشاركة بين مختلف الجهات الفاعلة والمؤسسات والجهات المعنية لدعم تقديم التعليم، وتوسيع الشراكات والتعاون، وتعبئة التمويل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، والبحوث متعددة التخصصات وطويلة الأجل التي تدعم البيانات القائمة على الأدلة وتبادل المعرفة .

تكرر اليونسكو امتنانها لسلطات دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافتها مؤتمر اليونسكو العالمي حول الثقافة وتعليم الفنون وتناشد جميع الدول الأعضاء فيها والمجتمع الدولي الأوسع ترسيخ نتائج هذا المؤتمر ضمن آفاق التنمية المستدامة وعبرها في جميع أنحاء العالم.